سائقو توصيل طلبات الطعام يصطفون في شارع فام إنغوك ثاتش في هانوي بفييت نام.

إعادة النظر

الجائحة في سبيلها لتسريع وتيرة التحول نحو المزيد من الوظائف غير الرسمية الأقل استقرارا

سابينا ديوان وإيكيهارد إرنست

في ظل خسارة ملايين الوظائف، وزيادة الاعتماد على الروبوتات، وممارسة معظم أصحاب الياقات البيضاء لمهام عملهم من المنزل، يبدو أن جائحة كوفيد-١٩ جاءت بمعايير جديدة إلى بيئة العمل على مستوى العالم.

غير أن العديد من هذه التطورات تنشأ عن إخفاق السياسات في الاستجابة لاتجاهات كلية شهدت حراكا بالفعل قبل ظهور الجائحة بوقت طويل. فطيلة عقدين على الأقل، أدى التحول الديمغرافي والتكنولوجي إلى تقلبات حادة في أسواق العمل، مما ساهم في تفاقم عدم المساواة وجعل الوظائف أقل استقرارا وتعميق حالة انعدام الأمن الاقتصادي.

وبعبارة أخرى، فإن المعايير الجديدة ليست جديدة حقا. فقد اقتصر دور الفيروس المميت على تسريع وتيرة التغير، إلى جانب تبعاته المدمرة — لا سيما بالنسبة للاقتصادات النامية التي يُتوقع أن يتراجع دخلها بمقدار ٢٢٠ مليار دولار أمريكي على الأقل حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلينا، ونحن الآن في أوج الأزمة، ألا نهدر هذه الفرصة، كما يحلو للسياسيين أن يقولوا. فيتعين على صناع السياسات انتهاج مسار تصحيحي أكثر صرامة مما كان يُتوقع في السابق، والتخلص من جميع الأفكار المغلوطة حول الوظائف، واستغلال حالة الطوارئ الحالية كفرصة لبناء اقتصادات صلبة وعادلة ومستدامة.

التحول الديمغرافي

يتطلب التعامل مع هذا الأمر أكثر من مجرد استعادة أوضاع ما قبل الجائحة. فيتعين إعادة تقييم

في عالم العمل

افتراضاتنا بشكل جذري، بداية من رؤيتنا حول التغيرات الديمغرافية.

وتعاني الاقتصادات المتقدمة — مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة — من تزايد أعداد المسنين. وينطبق الأمر نفسه على بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، بما في ذلك الصين. ولكن معظم الاقتصادات النامية تشهد طفرة في أعداد الشباب. وستبلغ بعض هذه البلدان، مثل الهند وإندونيسيا ونيجيريا، ذروة هذه الطفرة خلال العقدين التاليين، بينما لا تزال البلدان الأصغر حجما، مثل أنغولا وزامبيا، في مراحل مبكرة من التحول الديمغرافي.

وحسب الأفكار التقليدية، فإن وجود أعداد كبيرة ومتزايدة من الشباب من شأنه تحقيق مكاسب ديمغرافية من خلال زيادة نسبة العاملين إلى الأطفال المعالين وأرباب المعاشات. ولكن هذا الافتراض يتعين إعادة النظر فيه. فهذه الطفرة في أعداد الشباب لا تمثل ميزة إلا إذا كان بمقدور الاقتصادات توفير وظائف منتجة ذات أجور متزايدة.

وفي الهند، يبلغ عدد السكان من الشباب ٣٦٢ مليون نسمة وتتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٢٩ عاما، ويتجاوز هذا الرقم عدد سكان الولايات المتحدة بالكامل. وحتى قبل ظهور الجائحة، بلغ معدل البطالة بين الشباب ١٧,٨٪، أي ثلاثة أضعاف معدل بطالة جميع السكان في سن العمل. وفي البلدان التي أخفقت في توفير وظائف منتجة، يرجح أن ينتهي الأمر بالشباب دون عمل أو في وظائف متدنية الجودة في القطاع غير الرسمي الذي لا يخضع للضرائب أو الرقابة الحكومية (راجع باب «عودة إلى الأسس» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

وما لم تتوفر الوظائف على نطاق واسع، ستفرض العمالة الفائضة في الاقتصادات النامية ضغوطا خافضة على الأجور وظروف العمل. ولن ينتج عن ذلك تدني جودة الحياة فحسب، بل كبح النمو الاقتصادي أيضا. ولا يمكن أن نتوقع استمرار نمو الطبقة المتوسطة في البلدان النامية إذا لم يكن بمقدور الشباب العثور على وظائف بأجور تتناسب مع الظروف المعيشية للطبقة المتوسطة.

وعلى غرار الأزمات السابقة، كان الشباب من أوائل الفئات المتأثرة بالاضطرابات الاجتماعية والدراسية والاقتصادية، وهو ما أكده مسح تم إجراؤه على أكثر من ١٢ ألف شاب في ١١٢ بلدا خلال شهري إبريل ومايو، وهي الفترة التي شهدت أسوأ ركود عالمي منذ الحرب العالمية الثانية بسبب الجائحة (راجع باب «تأمل معي» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

وفي تقريرها عن هذا المسح، خلصت منظمة العمل الدولية إلى أن ١٧٪ ممن كانوا يعملون في السابق وتتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٢٩ عاما توقفوا عن العمل عقب ظهور الجائحة، كما أشار ٤٢٪ إلى تراجع دخولهم. وفي غياب السبل اللازمة لتوفير وظائف منتجة عالية الجودة، فإن البلدان النامية التي تبني طموحها الاقتصادي على ميزة ديمغرافية تورط نفسها في خيبة أمل كبيرة.

تحول سريع صاخب

تسهم الجائحة في التعجيل بوتيرة التطور التكنولوجي الذي كان قد بدأ بالفعل في إعادة هيكلة سوق العمل. وبالنسبة للكثيرين، أدت التكنولوجيا إلى زيادة الكفاءة وتسهيل العمل من بُعد، ولكنها ساهمت في تعطيل سبل العيش بالنسبة لآخرين. فقد أدت الأتمتة إلى القضاء على بعض الوظائف بالفعل، حيث تقوم الروبوتات في الوقت الحالي بتنظيف أرضيات المستشفيات، واختفت وظيفة عمال أكشاك تحصيل الرسوم، وحلت برامج محاكاة المحادثة (chatbots) محل موظفي خدمة العملاء. غير أن المنصات الرقمية ساهمت أيضا في توفير وظائف جديدة ومختلفة في الاقتصاد — وظائف برمجة التطبيقات، والرعاية الصحية، وكذلك خدمات توصيل البيتزا وسيارات الأجرة أيضا.

الصورة: ISTOCK/VINHDAV؛ الرسم التوضيحي: ISTOCK/ENJOYNZ

والسؤال المهم هنا هو: من الذين ستختفي وظائفهم ومن سيستطيع الاستفادة من أشكال العمل الجديدة؟

وكانت الأتمتة قد حققت تقدما ملحوظا بالفعل قبل ظهور الجائحة بفترة طويلة. وينبغي ألا يكون ذلك مدعاة للاستغراب، لا سيما في المجالات التي ساهمت التكنولوجيا الجديدة في تحولها هيكليا من خلال التحول الكبير في أنماط التوظيف في الماضي — بداية من المزارع والمصانع وحتى الخدمات.

وفي المجالات التي يكون فيها استخدام التكنولوجيا الجديدة منخفض التكلفة ويبشر بمكاسب كبيرة من حيث حجم الإنتاج وسرعة التوصيل، تستعيض الشركات عن العاملين بالآلات — وهو الدرس الذي تعلمه النساجون اليدويون من جماعات اللوديت (Luddites). وتتسارع وتيرة الأتمتة في الاقتصادات المتقدمة (والصين) حيث ترتفع تكلفة العمالة نسبيا ويتوافر للشركات فائض رأسمالي. ولكن الاقتصادات النامية لن تسلم من الأتمتة. فقد يكون لديها فائض من العمالة منخفضة التكلفة، ولكن ذلك ليس سوى عامل واحد في تكلفة الإنتاج الكلية.

وسيتجه المزيد من الشركات إلى الأتمتة نظرا لأن الجائحة أكدت على مواطن ضعف القوة العاملة البشرية وسلاسل العرض العالمية الموزعة بين مناطق جغرافية متفرقة. وقد تلجأ بعض الشركات إلى «إعادة توطين» عمليات الإنتاج من خلال إعادة وظائف الصناعة التحويلية والخدمات إلى الولايات المتحدة وأوروبا — وهو اتجاه بدأ قبل ظهور الجائحة. ويجب أن تستعد الاقتصادات النامية لمواجهة صدمة ثلاثية: إحلال الآلات محل أعداد متزايدة من العاملين نتيجة أتمتة الشركات المحلية، ونمو معتدل على الأقل في حجم الأنشطة التي تعيد الشركات الأجنبية توطينها، وتباطؤ الصادرات نتيجة استمرار تدني مستويات الطلب.

تتسبب الجائحة كذلك في توسع الاقتصاد القائم على المنصات الإلكترونية، بداية من التجارة الإلكترونية وحتى اقتصاد العمل الحر، حيث أصبح المستهلكون أكثر اعتمادا على الإنترنت في شراء السلع والخدمات من منازلهم الآمنة.

ولا يفرض اقتصاد العمل الحر حواجز صعبة على الداخلين الجدد، وينطوي بالتالي على فرص عمل جديدة — ومخاطر جديدة — جديدة بالنسبة للاقتصادات النامية. ويكمن الخطر في أن العرض المتزايد من الشباب والعاملين ذوي المهارات المنخفضة الذين يجذبهم العمل عبر هذه المنصات قد يتجاوز الطلب على خدماتهم في وظائف معالجي البيانات وممثلي خدمة العملاء والسائقين لدى مقدمي خدمات النقل الفردي.

وعادة ما يجد هؤلاء العاملون أنفسهم «دون عمل حر» — أي يعانون من البطالة الجزئية، كما يواجهون على الأرجح ضغوطا خافضة على ظروف العمل. وتوجد شواهد بالفعل على تراجع الأجور في البلدان التي تتنافس فيها نسبة متزايدة من العاملين على منصات العمل الحر. كذلك فإن الافتراض بأن معظم المشتغلين بالأعمال الحرة عملوا في السابق في وظائف غير رسمية متدنية الجودة لا يصح دائما. فقد أجرت دراسة صادرة عام ٢٠١٥ عن منظمة Perkumpulan Prakarsa وشبكة JustJobs Network مسحا على ٢٠٥ سائقين من العاملين بخدمات النقل بالطلب عن طريق الدراجات البخارية وسيارات الأجرة عبر التطبيقين الإلكترونيين Gojek وGrabBike. ومن بين المجيبين الذين سبق لهم العمل، عمل ٥١٪ منهم في القطاع الرسمي قبل الانتقال إلى اقتصاد العمل الحر.

وتتسبب جائحة كوفيد-١٩ أيضا في تسريع اتجاهات التعلم والعمل من بعد. ولكن هذه التطورات تزيد من الفجوة بين مالكي الوسائل اللازمة ومن لا يملكونها — بين من يستطيعون تحمل تكلفة أجهزة الكمبيوتر والإنترنت ومن لا يستطيعون ذلك، وبين من تتوافر لديهم المهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد القائم على التطور الرقمي ومن يفتقرون إلى هذه المهارات.

تنامي انعدام الاستقرار

كما يتضح من هذا التحليل، تدفع الجائحة نحو التحول إلى زيادة الاعتماد على الوظائف غير الرسمية الأقل استقرارا بين فئات المواطنين الذين لا يسعون إلا لتوفير ضروريات الحياة. وبالرغم من تزايد عدد الوظائف بعقود محددة المدة قبل الجائحة، ظل حجم التوظيف في القطاع غير الرسمي ثابتا، بل تراجع في بعض البلدان. ولكن الجائحة ستؤدي على الأرجح إلى عكس هذا الاتجاه. وقد تؤدي ترتيبات العمل غير الرسمية تلك إلى انخفاض معدلات البطالة في الاقتصادات النامية، ولكن هذه الوظائف عادة ما تكون أقل أمنا وأقل أجرا وإنتاجية مقارنة بالعمل الرسمي. وينبغي ألا ينخدع صناع السياسات بالأرقام، وألا يخطئون في اعتبار انخفاض معدلات البطالة تعافيا اقتصاديا عقب انحسار الجائحة.

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، بلغت خسائر دخل العمالة حول العالم ٣,٥ تريليون دولار أمريكي في الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٢٠ نظرا لتخفيض عدد ساعات العمل بسبب الجائحة. وبذلك تحولت الجائحة من مجرد أزمة صحية إلى أزمة صحية واقتصادية ساهمت في إذكاء الشعور بعدم اليقين في بيئة الأعمال وتزايد المخاوف بين العاملين.

وبالنسبة للعمال، يتجاوز الخطر مجرد فقدان الوظائف وتوقف التعيينات الجديدة. فالخطر الأكبر يتمثل في الشركات التي ستقل رغبتها في بناء قوة عاملة دائمة مستعيضة

عنها بعمالة أقل تكلفة من أصحاب العمل الحر أو العاملين المؤقتين أو العاملين بعقود محددة المدة.

وتستمد سوق العمل المرنة قيمتها من دورها في زيادة كفاءة توزيع الموارد. ولكن المرونة الناتجة عن العمل منخفض الإنتاجية وتدهور ظروف العمل، كما هو الحال في الاقتصادات النامية، ضررها أكبر من نفعها — بالنسبة للعاملين والمجتمع على حد سواء.

وعادة ما لا يتوافر للعاملين بموجب ترتيبات غير رسمية أو تعاقدية أو المشتغلين بالأعمال الحرة ضمان اجتماعي من خلال صاحب العمل، مما يجعلهم عرضة للصدمات، كتلك الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. كذلك تؤدي زيادة التوظيف في القطاع غير الرسمي إلى إهدار الإمكانات الإنتاجية القيمة والحد من القوة الاستهلاكية وإعاقة التنمية الاقتصادية الشاملة.

الحلول

ما الذي يجب على صناع السياسات القيام به من أجل إدارة هذه الاتجاهات والحد من تداعياتها السلبية؟

أولا، يجب على صناع السياسات الاعتراف بأن السعي الحثيث إلى تحقيق النمو الاقتصادي لن يؤدي إلى توفير وظائف جديدة تلقائيا. لذلك يتعين إيلاء الأولوية لتحقيق نمو غني بالوظائف. ويتطلب ذلك دعم القطاعات التي توفر وظائف للكثير من المواطنين وتسهم في تعزيز قدرات النمو، كقطاع البنية التحتية على سبيل المثال. ويعني ذلك أيضا الاستثمار في القطاعات متنامية الإنتاجية التي تعتمد بدرجة كبيرة على عنصر العمل، والارتقاء في سلم سلسلة القيمة — الانتقال من مرحلة التجميع إلى الإنتاج الكامل للملابس وتغليفها، أو من زراعة الكفاف إلى تجهيز الأغذية. وينبغي أن يتسق نمو الأجور مع زيادة الإنتاجية.

ثانيا، ينبغي أن ترفض الحكومات فكرة أن «أي وظيفة أفضل من لا شيء». وقد تكون الفكرة صحيحة من منظور العاملين المعوزين، ولكنها غير مجدية اقتصاديا. فالوظائف متدنية الجودة تسهم في تفاقم عدم المساواة، وإهدار الإمكانات الإنتاجية، والحد من الطلب الكلي — وجميعها عوامل ذات تأثير سلبي على النمو. ولذلك يتعين على الحكومات مقاومة الدافع إلى إرخاء القواعد المنظمة للعمل بشكل غير مدروس بحجة دعم الأعمال. فوضع حد أدنى ملائم للأجور، وتوفير الضمان الاجتماعي، وسياسات سوق العمل النشطة — بما في ذلك المساعدة في البحث عن عمل وتوفير برامج التلمذة المهنية — جميعها أمور تصب في مصلحة إنتاجية العامل وتساعد في تمهيد تقلبات الاستهلاك في أوقات الشدة.

ثالثا، يجب أن تعترف الحكومات أن التكنولوجيا، مثلها مثل المارد الذي خرج من القُمقُم، لن يمكن كبحها. ولكن يمكن تنظيمها. ويعني ذلك تغليب المصلحة العامة على المصلحة التجارية من خلال إلزام الشركات التكنولوجية التي تدير المنصات الرقمية بتبادل البيانات والشفافية. وينبغي أن يستفيد العاملون في هذه المنصات من المنافع والخدمات العامة. وينبغي أن تطلع الحكومات على البيانات لتسهيل صنع السياسات في ضوء الشواهد المتاحة. ومن الضروري أيضا إنفاذ قانون المنافسة على نحو أكثر صرامة لكبح قوى الشركات الكبيرة والنامية. وينبغي أن يعيد صناع السياسات النظر في ضريبة الشركات، لا سيما الضريبة المفروضة على الشركات التكنولوجية الساعية للكسب الريعي المعروف عنها مراجحة العمالة، للمساعدة في توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل العمالة غير الرسمية والعاملين بعقود محددة المدة.

> ينبغي أن ترفض الحكومات فكرة أن "أي وظيفة أفضل من لا شيء".

رابعا، يدعو التطور التكنولوجي والتحول الديمغرافي في الاقتصادات النامية إلى الاستثمار في إصلاح رأس المال البشري وتطويره بهدف تقديم التعليم والتدريب الملائمين للشباب لزيادة فرصهم في العمل. وفي ظل التغيرات التي طرأت على المشهد الاقتصادي بسبب الجائحة، بما في ذلك إتاحة الفرصة لازدهار بعض القطاعات وتقويض قطاعات أخرى، يجب على صناع السياسات مساعدة العاملين على التزود بالمهارات الجديدة المطلوبة.

وأخيرا، يؤدي قصر التركيز على زيادة الكفاءة بدلا من تعزيز الصلابة إلى زيادة مواطن الخطر في الاقتصادات. فقد ثبتت أهمية الاستثمارات الحكومية في الصحة والتعليم والتوظيف بالقطاع العام ونظم الحماية الاجتماعية، إلى جانب أهمية التنشيط المالي والنقدي أيضا. وبالرغم من أن هذه البرامج قد تبدو غير فعالة في أوقات الرخاء، فإنها تتيح الحيز اللازم لصناع السياسات للاستجابة السريعة في الأوقات التي يشوبها عدم اليقين. FD

سابينا ديوان الرئيس والمدير التنفيذي لشبكة JustJobs Network، وهي مؤسسة بحثية دولية تركز على توفير وظائف أكثر وأفضل حول العالم.

إيكيهارد إرنست من خبراء الاقتصاد الكلي بمنظمة العمل الدولية، ويدرس تأثير الاتجاهات والسياسات على مستويات التوظيف والأجور وعدم المساواة.